



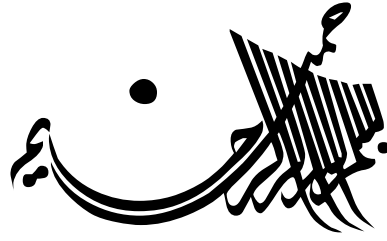
جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

النظام السياسي والأمن الوطني في العراق بعد ٢٠٠٣ دراسة في البنية السياسية

رسالة تقدم بها الطالب
علي محمد أمين

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في
(العلوم السياسية)

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور
عبد العظيم جبر حافظ



چند نکتہ

صدق الله العلي العظيم

﴿سورة طه، جزء من الآية: ١١٤﴾

الإهداء

إلى ...

- شهداء العراق الأبرياء وشهداء الجيش العراقي الباسل الذين كانوا ولا
زالو نبراساً أنار الطريق لغد مشرق ومفعم بالأمان وإلى كل أنسان

قاتل الإرهاب بفعل أو بكلام

- الذين أشركهم في أمري واشدد بهم أزري زوجتي وأولادي

أهدي هذا الجهد المتواضع

علي

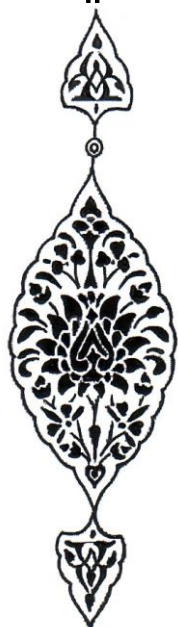


بِسْمِ اللَّهِ وَامْتَنَانِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(لَنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ)

الحمد لله رب العالمين وما توفيقى ولا اعتصامي ألا بالله عليه توكلت وهو نعم المولى ونعم النصير، واصلي واسلم على سيد الخلق وحبيب الله محمد بن عبد الله (صل الله عليه وسلم) وعلى آل بيت رسول الله الطيبين الطاهرين وصحبه الميامين.
أما بعد.

إن تشكر من يقدم لك يد المساعدة فهو إحترام للذات وتقدير لجهود من استقطعوا من وقتهم الثمين لتقديم المساعدة ولو كانت بكلمة أو الأمنية بالتوفيق، ولربما يكون وصفي المجازي لكل شخص منهم تعبيراً ولو بسيطاً عن حجم إمتناني لمساعدتهم العلمية، وأذكر منهم السيد العميد المحترم الدكتور الدكتور .زيد العكلي لرعايته الأبوية لطلبته وإحترامه لمسمى العلم، و المشرف على الرسالة الدكتور (عبد العظيم جبر) الذي كان حريصاً على تذليل العقوبات التي واجهتني اثناء كتابة الرسالة ، ورئيس قسم العلوم السياسية المحترم الدكتور (محمد ياس) الذي كان يقف إلى جانب طلبته ويحفزهم نحو تقديم الأفضل،. وأساتذتي الكرام في القسم ممن كانوا عوناً وسنداً دائماً مجسدين إحترام الأستاذ للعلم وطلبته



المقدمة

إن فكرة الامن بالمعنى الواسع تنبثق من المفهوم الاساس لوجود الانسان فالإنسان معني بالعمارة والحضارة والمدنية والثقافة والتطور والبداع، وكل هذه المسميات لا تحضر دون وجود الامن، فلو لا الامن لما كان ثمة وجود حضاري واستقرار وطمأنينة، فالأمن رسالة وقضية قائمة بذاتها، والامن أما (فردى) ينعم به الفرد، وأما (عام) ينعم به مجموع أفراد المجتمع؛ وعلى هذا الاساس يكون -الامن- على عنصرين أساسيين : أولهما : عدم الخوف والاحساس بالطمأنينة، وثانيهما : اشتراك مجموع الناس في هذا الاحساس، وقد أفردت القوانين الحديثة في أحكامها ما يدافع عن الانسان وحقه في الحياة والعدل والحرية والمساواة، وهكذا يحمي القانون الانسان وخصائصه المادية وبغير هذه الحماية يظل الانسان خائفا على حياته، ويتضح إن أمن الناس يرتبط بحماية حقوقهم المقررة قانونا وحقوقهم التي تقرها قواعد (العرض) و (الدين) و (الخلق)، فكلها تهدف إلى حماية الكيان الإنساني، والامن الوطني عنوان عريض يحمل في طياته أنواعا مثل الامن التقليدي، والامن السياسي، والامن الاجتماعي، والامن الاقتصادي، والامن الثقافي، والامن الإنساني، والامن الإقليمي، والامن الصحي والغذائي، والامن الصناعي، والامن القضائي والقانوني.

والنظام السياسي الديمقراطي هو الذي يصل الى حد أدنى من التوازن بين المصالح المشتركة والقائمة على المشاركة السياسية والمواطنة الفعالة للفرد والجماعات في الحياة الاجتماعية ، لذلك فإن الديمقراطية غالبا تدفع المواطن نحو العمل الإيجابي في سبيل ترسيخ قيم المساواة والحد من التوترات الداخلية، لذا فإن الديمقراطية في بعدها السياسي والاقتصادي و الاجتماعي تجعل الفرد يشعر بالامن وتقجير طاقاته في البناء والنشاط على العكس من الشعور بالخوف، وعليه فإن متغيرات البنية السياسية الاجتماعية كالأستقرار والسكان والوحدة الوطنية والتركيب الطبقي تحقق معدلات ايجابية عالية تسهم في توفير الامن الوطني

أهمية الدراسة:

أن مشكلة الأمن الوطني لها حضور طاغ على المشهد العراقي، تتصل بكل شيء، ويتصل كل شيء بها، حتى غدت المشكلة الأكبر التي تواجه النظام السياسي بعد ٢٠٠٣/٤/٩، كما انها العذر الأكثر استعمالا لكل إخفاق يضرب أداءه، على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية. إشكالية الدراسة:

إشكالية الدراسة

بالرغم من تميز النظام السياسي الجديد في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ (بالتعددية السياسية والحزبية ووجود دستور دائم يكفل الحقوق والحريات العامة والخاصة وفصل بين السلطات)التي يقوم عليها النظام السياسي الديمقراطي الا انه انعكس سلبا على القدرة الذاتية على ضمان الأمن الوطني العراقي.

فرضية الدراسة:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان توفر نظام سياسي ديمقراطي و بنية سياسية واقتصادية واجتماعية ديموقراطية تسهم إسهام مباشر في تحقيق الامن الوطني.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على جملة من المناهج التي تطلبها الدراسة لأستكمال متطلباتها العملية، من بينها المنهج الوصفي الذي تتطلبه الدراسة لوصف المفاهيم والمصطلحات التي تضمنتها الدراسة، وكذلك اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل الفرص والتهديدات التي ترتبط بالأمن الوطني ومكافحة الإرهاب،

فضلاً عن أن الدراسة اعتمدت على المنهج الاستشرافي المستقبلي لتحديد الاحتمالات المستقبلية التي تم التعامل معها في الدراسة.

الدراسات السابقة

بالاستناد إلى مبدأ التراكم المعرفي تزعم هذه الدراسة تشكيل جزء متمم لدراسات سبقتها في هذا المضمار، انصبت بعضها على تأصيل مفهوم الأمن الوطني، وبعضها الآخر تناول جزءاً مما يتعلق بالموضوع في الشأن العراقي.

فقد سبقت دراسة د. حامد ربيع، الموسومة نظرية الأمن القومي: حول عملية التأصيل الفكري لمنهجية تقنين مبادئ الأمن القومي والواقع العربي، كذلك دراسة د. مازن الرمضاني الموسومة الأمن القومي العربي في عالم متغير، وكلا الدراستين نشرتا في: الأمن القومي والحرب (بغداد: آفاق عربية للصحافة والنشر، ١٩٨٥).

كذلك دراسة علي عبد العزيز الياسري، الابعاد الفكرية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق، (رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩). ودراسة عباس علي محمد، الامن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٧، (بيروت: مركز العراق للدراسات، ٢٠١٣)، التي ركزت على مسألة انحسار التنمية لصالح التسليح وآثار الحروب على التنمية خلال الحقبة الزمنية التي تغطيها الدراسة.

وغيرها من الدراسات التي سبقت، وانصبت في مجرى الدراسات المتعلقة بالأمن الوطني عموماً، وجوانب أخرى من الأمن الوطني العراقي.

وفي الختام، من الواجب على هذه الدراسة الإشارة إلى أن موضوعة الأمن الوطني أوسع من أن تحيط بها رسالة ماجستير، أو باحث على قدر جهده وطاقته، لكن الشافع في الأمر أنه عمل عامل إذا سعى فاجتهد ثم أصاب فله أجران، أما إذا ما أخطأ فله أجر واحد، والله من وراء القصد.

هيكلية الدراسة

١ _ الفصل الأول

الاطار النظري والمفاهيمي

(النظام السياسي و البنية السياسية الديمقراطية والأمن الوطني)

٢ - الفصل الثاني

(واقع المؤسسات العراقية والأمن الوطني بعد ٢٠٠٣)

٣ - الفصل الثالث

(مدخلات البنية السياسية الديمقراطية والأمن الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣)

٤ - الفصل الرابع

(مستقبل البنية السياسية الديمقراطية والأمن الوطني)